دراسة أكاديمية: الشعب الفلسطيني والاحتلال مغيّبان من كتب التعليم الإسرائيلية

منذ 17 ساعة

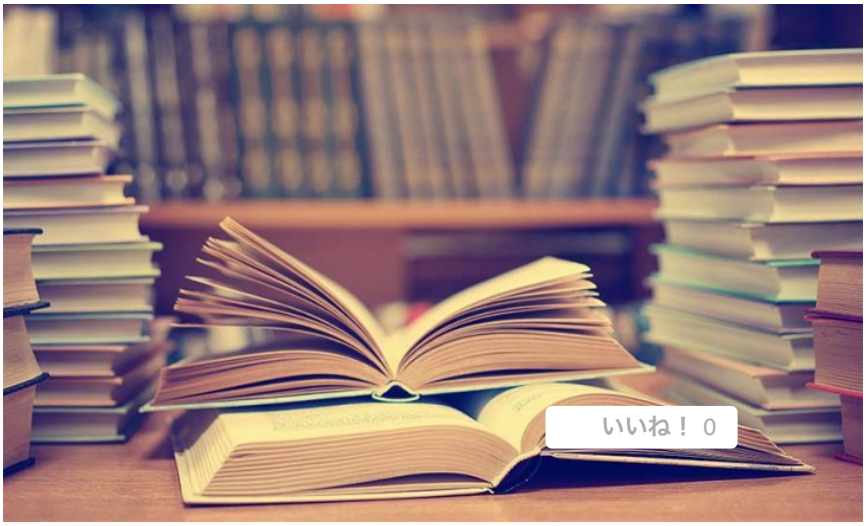

الناصرة . «القدس العربي»: بناء على طلب النائب اليهودي في القائمة " المشتركة " الدكتور عوفر كسيف اختتمت أمس لجنة التعليم في الكنيست جلستها المستعجلة حول مسألة تغييب واستثناء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني من الكتب المدرسية الإسرائيلية في نظام التعليم الرسمي.

وجاء اقتراح مناقشة هذه القضية على خلفية دراسة أجراها البروفيسور أفنير بن عاموس (جامعة تل أبيب) تتناول الموضوع، كشف فيها أن الاحتلال غائب بشكل شبه تام عن الكتب المدرسية في التاريخ، والمدنيات والجغرافيا.

وافتتح عضو الكنيست كسيف الاجتماع بالقول إن أولئك الذين يسيطرون على الحاضر يسيطرون على الماضي أيضا.

ونوه لبحث البروفيسور بن عاموس الذي يؤكد أن الصراع قد اختفى تقريبا من مواد التعليم في المدارس الإسرائيلية، وأن الاحتلال ووجود الشعب الفلسطيني مغيبان.

وتابع "عندما يذكر ذلك، يتم عرضهما بشكل سطحي وبدون مناقشة متعمقة، بينما يتم إسكات الأصوات المعارضة للسلطة. والهدف من ذلك هو حل الجدل حول الاحتلال من خلال تشويه المعرفة التاريخية للجمهور"، مشددا على أن المشكلة التي تنشأ ليست سياسية فحسب بل تعليمية وقال إن هناك تقويضا لأهمية المعرفة والتشكيك والنقد، وإن هذا ضرر طويل المدى، حيث يؤدي لعبيد مطيعين بدلاً من مواطنين مفكرين ومشاركين.

وتابع: "من المهم أن نلاحظ أن هذا يعد أيضًا انتهاكا لقانون التعليم الحكومي وتعميم المدير العام لعام 2016 الذي ينص على أن دور نظام التعليم هو تجميع المعرفة وإجراء المناقشات وصياغة مواقف الجميع وفقًا لآرائهم".

أما النائب وليد طه مدير قسم المعارف في بلدية كفر قاسم سابقا فقد أكد أن تجاهل وإقصاء الرواية الفلسطينية من الكتابات والأبحاث بدأت قبل النكبة، عندما تجاهلت الجامعات التي أقامتها الحركة الصهيونية الوجود الفلسطيني في أبحاثها وإصداراتها وتعاملت مع الفلسطيني بتجاهل تام واعتبرته حاضرا غائبا.

وأضاف: "الإقصاء استمر بعد عام 1948 مع فرض الحكم العسكري وبرز ذلك بتجاهل الرواية الفلسطينية لمجزرة كفر قاسم والتعامل معها كحدث عابر واستعمال مصطلحات للتقليل من حجم وأثر المجزرة في بناء الوعي الفلسطيني والرواية الفلسطينية".

في المقابل قال النائب يوسف جبارين إن الجمهور العربي والمهنيين العرب لا يملكون اي تمثيل حقيقي في مواقع

اتخاذ القرار وفي المناصب الإدارية في وزارة التعليم الإسرائيلية، رغم أن المواطنين العرب يشكلون 18% من مجمل تعداد السكان.

كما قال جبارين إنه على سبيل المثال، أقيمت منظومة تعليم مستقلة للجمهور اليهودي الارثوذكسي (الحريديم)، ومجلس تعليمي مستقل للتيار اليهودي الرسمي، لكن الوزارة فشلت وأفشلت أي محاولة لتطوير توجه شبيه للتعليم العربي من اجل إقامة مجلس تربوي عربي، وتجاهلت الوزارة الخصوصية للجمهور العربي الفلسطيني في البلاد. وتابع "لذلك نحن نطالب بمنحنا حقنا بإدارة شؤوننا التعليمية بأنفسنا ومن خلال إدارة عربية مهنية".

آخر مسمار

كذلك أكدت النائبة عن القائمة المشتركة سندس صالح أن تغييب موضوع الاحتلال والصراع الاسرائيلي - فلسطيني من مناهج المدارس الإسرائيلية العبرية والعربية أيضا هو مسمار آخر في نعش الديمقراطية الاسرائيلية التي تعنى بإلغاء وتشويش هذا الجزء التاريخي في ذاكرة الشعب الفلسطيني ومن ذاكرة اليهود أيضا.

وأضافت في مداخلتها "هذا الأمر لن ينجح في المدارس العربية لأن الطالب العربي يستقي معلوماته السياسية والتاريخية ايضًا من البيت والحركات السياسية والأهلية الناشطة في المجتمع العربي، وبالمقابل هذا التعتيم يؤجج أزمة الثقة بين المواطن العربي ومؤسسات الدولة المختلفة".

وتؤكد لجنة متابعة التعليم العربي في أراضي 48 أن مناهج التعليم العربية تعاني من خلوها من المضامين التي تنمي الانتماء والهوية الوطنية لاعتبارات سياسية.

وقال رئيس اللجنة أشرف حسان لـ "القدس العربي" "إن المخابرات الإسرائيلية (الشاباك) لا تزال بعد سبعة عقود

ونيف من النكبة وقيام إسرائيل تسيطر على جهاز التعليم العربي وتعتبر صاحبة القرار في تعيينات المديرين والمعلمين والمفتشين، علاوة على تحديد مضامين التعليم والاهتمام بمحو كل ما من شأنه أن يصيغ هوية وطنية للطالب العربي".

ويتابع " لذلك يغيب عن الأدب محمود درويش وسميح القاسم وتوفيق زياد وسميرة عزام وغيرهم، فيما تغيب الأسماء الفلسطينية للمكان وتستبدل بأخرى إسرائيلية حتى تصبح طبرية ترد في كتب الجغرافيا والموطن ك "طفيريا" وكذلك صفد تعرف بـ " تسفات " ونهر العوجا بات يعرف بنهر اليركون والقائمة طويلة".

كما نوه لطمس المصطلحات الفلسطينية واستبدالها بالإسرائيلية فباتت ثورة 1936 "أحداث شغب"، والنكبة تعرف كحرب الاستقلال الخ.

وردا على سؤال أوضح حسان أن لجنة متابعة التعليم العربي تواظب على محاولة تعويض ما هو ناقص من خلال التأثير على المدرسة وعلى جمهور المعلمين والأهالي أيضا، لأن وزارة التعليم الإسرائيلية تصم أذنيها عن سماع مطالب اللجنة رغم أن التربية للهوية الوطنية حق مكفول بالقانون الدولي والمواثيق العالمية.

وتابع " يكابد الطالب العربي هذا الظلم والحرمان بعكس نظيره اليهودي الذي يتم شحنه وتعبئته وتربيته ليصبح متصالحا مع نفسه ومحافظا على انتماء واضح ".